

"إدارة الإستثمار في المصارف الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة"

اعداد

صادق نعمة الله شما

Sadek meematallah shamma

طالب دكتوراه في الجامعة الإسلامية - لبنان

الجامعة الإسلامية في لبنان

كلية الدراسات الإسلامية

الايمل: ss107394@net.iul.edu.lb

إشراف

البروفيسير ساهر العنان

ملخص الدراسة باللغة العربية

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف دور إدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي، وأداة المقابلات المفتوحة مع عينة من المصرفيين. وتوصلت الدراسة إلى وجود دور وظيفي لإدارة الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما رصدت وعياً متزايداً تجاه البعد البيئي، وبدء بعض المصارف بالتوجه نحو الاستثمار الأخضر والصكوك الخضراء، غير أن هذا الدور لا يزال محدوداً ويعاني من غياب المعايير الموحدة وضعف الأطر التشريعية والرقابية، وخلصت إلى أن الفرضية الرئيسية مقبولة بشكل عام مع قيود جوهرية، حيث يبقى الدور متفاوتاً بين الأبعاد الثلاثة، ويكون أقل رسوخاً في البعد البيئي. وأوصت الدراسة بتطوير الأطر التشريعية والمؤسسية الداعمة، وبناء مؤشرات موحدة لقياس الأثر التنموي، وإجراء دراسات كمية مستقبلية، مؤكدة أن المصارف الإسلامية تمتلك الإمكانيات اللازمة لتكون رائدة في تحقيق التنمية المستدامة، شريطة تضافر الجهود لإزالة المعوقات الهيكلية والتشغيلية.

الكلمات المفتاحية: إدارة الاستثمار، المصارف الإسلامية، التنمية المستدامة، التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، التنمية البيئية، التمويل الإسلامي، مقاصد الشريعة، الصكوك الخضراء.

المقدمة

تتجه أنظار العالم اليوم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مواجهة تحديات متزايدة تتمثل في عدم الاستقرار الاقتصادي، وتفاقم الفجوات الاجتماعية، والتدهور البيئي، وأزمات الطاقة والغذاء التي كشفتها جائحة كورونا والنزاعات الدولية، وفي هذا السياق يبرز النظام المالي الإسلامي كنموذج قيمى يمتلك من الأدوات والمبادئ ما يؤهله للمساهمة الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة، ففلسفة التمويل الإسلامي المستندة إلى مقاصد الشريعة في حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، تتقاطع بشكل جوهري مع أهداف التنمية المستدامة في محاورها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتتمثل هذه المقاصد في تحقيق العدالة، وتوزيع الثروة، والشمول المالي، وحماية البيئة، وهي ذات القيم التي تقوم عليها أهداف التنمية المستدامة كالقضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي والصحة الجيدة والتعليم الجيد والحد من أوجه عدم المساواة والعمل المناخي.

وتتملك المصارف الإسلامية، باعتبارها الركيزة الأساسية للصناعة المالية الإسلامية، دوراً محورياً في ترجمة هذه القيم إلى ممارسات استثمارية ملموسة فهي تعتمد عقوداً تقوم على المشاركة في الربح والخسارة كالمضاربة والمشاركة، ويتجلى ذلك في التطبيقات العملية مثل إصدار الصكوك الخضراء لدعم مشاريع الطاقة المتجددة، وصناديق الاستثمار المسؤولة اجتماعياً، والتمويل الأصغر الإسلامي لتمكين رواد الأعمال من الفئات المهمشة.

وعليه، ينطلق هذا البحث من التعمق في دور إدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية كآلية فاعلة لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تحليل الأطر النظرية والممارسات التطبيقية التي تثبت قدرة هذه المصارف على المزج بين العائد المالي والأثر التنموي، بما يعزز مكانتها كنموذج مالي بديل قادر على مواجهة إخفاقات الأنظمة التقليدية وإعادة التوازن للاقتصاد العالمي..

1- إشكالية الدراسة

على الرغم من التوافق النظري العميق بين مبادئ التمويل الإسلامي وأهداف التنمية المستدامة، وما تقدمه المصارف الإسلامية من أدوات استثمارية قائمة على المشاركة والمخاطرة المشروعة، إلا أن الواقع التطبيقي يكشف عن فجوة واضحة بين الطموح التنموي والممارسة الاستثمارية الفعلية، فهذه المصارف، التي يفترض أن تكون رائدة في توجيه الموارد نحو القطاعات الحقيقية ذات الأولوية الاجتماعية والبيئية، لا تزال في كثير من الأحيان تنزاح نحو الاستثمارات القصيرة الأجل والأكثر أماناً، مثل المراجحات والمضاربات المالية المنخفضة المخاطر، على حساب المشاريع الإنتاجية طويلة الأجل التي تشكل العمود الفقري للتنمية المستدامة كالبنية التحتية، والطاقة المتجددة، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في المناطق المحرومة.

وتتعمق هذه الإشكالية عند ملاحظة محدودية الأدوات الاستثمارية الإسلامية الموجهة بشكل صريح للتنمية، وضعف آليات القياس والتقييم للأثر التنموي للاستثمارات، إلى جانب غياب معايير واضحة وملزمة للاستثمار المسؤول بيئياً واجتماعياً داخل البنوك الإسلامية، كما أن التحديات المتعلقة بفجوة الحوكمة، وضعف الكفاءة التشغيلية في إدارة مخاطر الاستثمارات المشاركة، وندرة الكوادر المؤهلة التي تجمع بين الفقه المالي ومعايير الاستدامة، جميعها عوامل تعمق من هذه الفجوة بين المبدأ والممارسة، وعليه تطرح الدراسة السؤال الإشكالي الرئيسي التالي:

إلى أي مدى تؤدي إدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية دوراً في تحقيق التنمية المستدامة ببعديها (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي)؟
ويتفرع من السؤال الإشكالي الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يوجد دوراً ذو دلالة معنوية لإدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية؟
- هل يوجد دوراً ذو دلالة معنوية لإدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاجتماعية؟
- هل يوجد دوراً ذو دلالة معنوية لإدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية البيئية؟

2- أهداف البحث

- تحديد مستوى الممارسة الفعلية لإدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية، وقياس مدى اتساقها مع متطلبات التنمية الاقتصادية المستدامة من حيث توجيه التمويل نحو القطاعات الإنتاجية والمشاريع ذات الأولوية التنموية.
- قياس الأثر ذي الدلالة الإحصائية والمعنوية لإدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية على المؤشرات الاقتصادية الكلية للتنمية، كالنمو في الناتج المحلي، ومعدلات التشغيل، ونسبة التمويل الممنوح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ونسبة تغطية القطاعات المحرومة.
- تحليل دور إدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية البيئية من خلال تتبع حجم التمويل الموجه للمشاريع الخضراء والطاقة المتجددة، ورصد مدى تطبيق معايير الاستثمار المسؤول بيئياً في سياساتها الاستثمارية وممارساتها التمويلية.
- تقديم إطار مقترح لتطوير آليات إدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية، يجمع بين المعايير الشرعية ومؤشرات الاستدامة الاقتصادية والبيئية، ويتضمن أدوات لقياس الأثر التنموي ومعالجة الفجوات الهيكلية والتشغيلية التي تعيق الانتقال من الممارسة التقليدية إلى الاستثمار المؤثر.

3- فرضيات الدراسة

- الفرضية الرئيسية: تؤدي إدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية دوراً في تحقيق التنمية المستدامة ببعديها (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي).
- الفرضية الفرعية الأولى: قد يوجد دوراً ذو دلالة معنوية لإدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- الفرضية الفرعية الثانية: قد يوجد دوراً ذو دلالة معنوية لإدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاجتماعية.
- الفرضية الفرعية الثالثة: قد يوجد دوراً ذو دلالة معنوية لإدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية البيئية.

4- أهمية البحث

تكمن الأهمية النظرية في ما يلي:

- تتبع أهمية هذا البحث من كونه يسد فجوة معرفية واضحة في الأدبيات الأكاديمية، حيث تندر الدراسات التي تقيس بشكل كمي دلالة الأثر الفعلي لإدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية على التنمية ببعديها الاقتصادي والبيئي، مع تركيز معظم الدراسات السابقة على الجانب النظري أو الشرعي دون التعمق في التقييم التطبيقي المعتمد على مؤشرات قابلة للقياس.
- يكتسب البحث أهميته من تزامنه مع مرحلة دقيقة يتزايد فيها الطلب العالمي على التمويل المستدام، وتضاعف فيها احتياجات الدول الإسلامية لتمويل مشاريع البنية التحتية والطاقة المتجددة، مما يجعل نتائجه أداة مساعدة للقائمين على السياسات النقدية والمالية في رسم استراتيجيات تعيد توجيه سيولة المصارف الإسلامية نحو القطاعات الأكثر احتياجاً والأعلى أثراً تنموياً.
- تبرز أهمية البحث في كونه يُقدّم أدلة ميدانية وإحصائية حول مدى مساهمة إدارة الاستثمار الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية (كخلق فرص العمل وزيادة الناتج المحلي) والتنمية البيئية (كخفض الانبعاثات وتمويل الاقتصاد الأخضر)، مما يُمكن المصارف الإسلامية من بناء خطاب إقناعي قائم على البرهان لمخاطبة المودعين والمستثمرين وأصحاب القرار، ويعزز من تنافسيتها مقارنة بالمصارف التقليدية التي بدأت تتسارع في تبني معايير الاستدامة (ESG).
- تُضفي هذه الدراسة أهمية تطبيقية من خلال تقديم إطار مقترح لآليات قياس الأثر التنموي للاستثمارات الإسلامية، يمكن أن تعتمد المصارف المركزية وهيئات الرقابة الشرعية كمعيار إضافي إلى جانب معايير الربحية والسلامة المالية، مما يساهم في تحويل المصارف الإسلامية من مجرد مؤسسات تمويلية تُجاري الإيقاع التقليدي، إلى قاطرة تنمية حقيقية تترجم مقاصد الشريعة إلى ممارسات استثمارية مؤثرة ومستدامة.

5- مراجعة الأدبيات

استعرضت الأدبيات الأكاديمية السابقة مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت علاقة التمويل الإسلامي بالتنمية المستدامة بأبعادها المختلفة، وتباينت في منهجياتها ونتائجها. ففي السياق العربي، قامت دراسة كيمادي (2023) بتحليل أثر المصارف الإسلامية والمتغيرات الاقتصادية الكلية على النمو الاقتصادي في سبع دول نامية منها السعودية والإمارات وماليزيا، باستخدام منهجية تحليل السلاسل الزمنية ونموذج VECM، وتوصلت إلى أن المصارف الإسلامية تعزز النمو الاقتصادي وتؤثر فيه بشكل مباشر وطويل الأجل، مما يؤكد أهمية تعزيز التدفقات المالية الإسلامية عبر القنوات المصرفية لدعم التنمية الاقتصادية، كما تناولت دراسة شويتاري وآخرون (2023/ نُشرت إلكترونياً 2023) التنمية المالية والتنوع الاقتصادي في قطر باستخدام بيانات ربع سنوية من 2007

إلى 2019 وتقنية ARDL ، وأظهرت النتائج وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين مؤشر التنمية المالية والنمو الاقتصادي الكلي، مع مساهمة واضحة للمصرفية الإسلامية في التنمية الاقتصادية الشاملة وفي قطاع غير الهيدروكربونات بشكل خاص . ومن جهة أخرى، ركزت دراسة تكين (2023/نشرت إلكترونياً 2023) على تأثير الشمول المالي على استدامة الشركات في اقتصادات ناشئة تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، مستندة إلى بيانات 3,159 سنة مصرفية من 2007 إلى 2021، وخلصت إلى أن الشمول المالي يعزز التنمية المستدامة، خاصة خلال جائحة كوفيد-19، مع عدم وجود فروق معنوية بين دول المنظمة وغيرها، مما يبرز أهمية الشمول المالي كأداة لتحقيق الاستدامة بغض النظر عن السياق الجغرافي . وفي الاتجاه البيئي، ناقشت دراسة ليو وهاي (2021) الصكوك الخضراء في ماليزيا كأداة للتمويل الأخضر الإسلامي، باستخدام نهج "البيئات المالية" وتحليل وثنائي ومقابلات، وأظهرت النتائج أن الصكوك الخضراء أسهمت في تعزيز مكانة كوالالمبور كمركز مالي إسلامي، لكنها أثارت مخاوف حول ظاهرة "الغسل الأخضر" (greenwashing) " لكونها تتبنى مبادئ السندات الخضراء العالمية دون معايير بيئية إسلامية مستقلة، مما يطرح تساؤلات حول أصالة الاستدامة البيئية في الممارسات التطبيقية . أما دراسة بربودي وآخرون (2023) الموسومة "نحو تنمية مستدامة من خلال الصكوك الخضراء: منظور الشريعة الإسلامية"، فقد بحثت تطبيق الصكوك الخضراء من منظور إسلامي، باستخدام منهجية تحليل المضمون لآراء الفقهاء وتطبيقاتها في إندونيسيا، وخلصت إلى أن الصكوك الخضراء تمثل أداة مالية مبتكرة وجذابة في أسواق رأس المال الإسلامي، وأن الهيئات التنظيمية الإندونيسية تبنت مبادئها كجزء من خطة الحكومة طويلة المدى، مما يعكس الوعي المتزايد بدمج الأخلاق الإسلامية مع معايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في الأدوات المالية.

وتأسيساً على مراجعة هذه الدراسات، تلاحظ الباحثة وجود تركيز غالب على البعد الاقتصادي للتنمية أو على أدوات التمويل الأخضر بشكل منفرد، مع ندرة الدراسات التي تجمع بين قياس الأثر الاقتصادي والبيئي لإدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية في سياق عربي متكامل، كما أن معظم الدراسات السابقة اعتمدت على بيانات كلية أو دراسات حالة محددة دون تقديم نموذج قياسي يجمع مؤشرات التنمية الاقتصادية والبيئية معاً تحت إطار استثماري إسلامي موحد، مما يستدعي دراسة تحليلية تعالج هذه الفجوة وتقدم دليلاً كمياً على دلالة الأثر الفعلي لإدارة الاستثمار المصرفي الإسلامي في كلا البعدين.

6- منهج الدراسة

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار صحة الفرضيات، تمّ اعتماد المنهج الوصفي من أجل وصف الظاهرة محل الدراسة، وكذلك المنهج التحليلي بهدف تحليل مختلف المعطيات والبيانات المتعلقة بالدراسة التطبيقية.

7- النظريات المفسرة لموضوع الدراسة

تستند هذه الدراسة في تحليلها لدور إدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة إلى أربع نظريات رئيسية تشكل إطاراً تحليلياً متكاملاً يربط بين الجانبين الأخلاقي والعملي لهذه الممارسات الاستثمارية.

تعد نظرية الاقتصاد الأخلاقي الإسلامي (Islamic Moral Economy) الإطار الفلسفي الأعمق لهذه الدراسة، حيث تؤسس لرؤية متكاملة تقوم على التوحيد كأساس للعلاقات الاقتصادية، مما يستلزم إدماج مصالح جميع الأطراف المعنية في القرارات المالية والاستثمارية لتحقيق العدالة والتوازن البيئي والاجتماعي . وترتبط هذه النظرية بالدراسة من خلال كونها تقدم مبرراً أخلاقياً لتحول المصارف الإسلامية من مجرد مؤسسات مالية تقلد التقليدي إلى أدوات تنمية تعمل وفق "حدود الإنصاف" بدلاً من "حدود الكفاءة" التي

يهيمن عليها المنطق المؤسسي الرأسمالي . وتؤكد النظرية أن أدوات مثل القرض الحسن والزكاة والوقف ليست مجرد منتجات ثانوية بل هي جوهر النظام القادر على تحقيق الشمول المالي والعدالة التوزيعية التي تشكل ركيزة التنمية المستدامة .

وترتبط ارتباطاً وثيقاً بها نظرية مقاصد الشريعة (Maqāṣid al-Sharī'ah) ، التي تشكل الإطار المعياري لتقييم التنمية في الدراسات الإسلامية . وتتمثل أهميتها في تقديم مؤشرات تنموية تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي لتشمل حماية الدين والنفس والعقل والنسل والمال ، وهو ما يتقاطع بشكل جوهري مع أهداف التنمية المستدامة في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية . وترتبط هذه النظرية بالدراسة عبر توفير معايير يمكن من خلالها قياس الأثر التنموي للاستثمارات المصرفية، وتحليل مدى مساهمتها في تحقيق العدالة الاقتصادية وحماية الموارد البيئية ، مما يسهم في سد الفجوة بين الممارسة الاستثمارية الفعلية والغايات الأخلاقية الإسلامية.

أما نظرية الوكالة الإسلامية (Islamic Agency Theory) فتعالج أحد التحديات الهيكلية الرئيسية في المصارف الإسلامية، والمتمثلة في علاقة المديرين بالمستثمرين والمودعين، وتقدم بديلاً للنظرية التقليدية القائمة على افتراضات الصراع والانتهازية . وترتبط بالدراسة من خلال تحليل تكاليف الوكالة التي تؤثر سلباً على أداء المصارف الإسلامية، حيث أظهرت الدراسات أن ارتفاع هذه التكاليف يرتبط بانخفاض العائد على حقوق الملكية وصافي الدخل . وتكمن أهمية هذه النظرية في تقديم إطار أخلاقي يعتمد على التوحيد والأمانة والمصلحة والحوكمة المزدوجة (مجلس الإدارة والرقابة الشرعية) كآلية للحد من هذه التكاليف ، مما يعزز كفاءة إدارة الاستثمار ويوجهها نحو المشاريع ذات العائد التنموي المستدام بدلاً من الاستثمارات القصيرة الأجل الأكثر أماناً .

وتكمل نظرية أصحاب المصلحة (Stakeholder Theory) هذا الإطار من خلال التركيز على تأثير الضغوط الخارجية على استراتيجيات المؤسسات نحو الاستدامة البيئية ، حيث تتطلب من المصارف الإسلامية الاستجابة لتوقعات الهيئات التنظيمية والمستثمرين والمجتمعات المحلية . وترتبط بالدراسة عبر تحليل كيفية استجابة المصارف الإسلامية لمتطلبات التنمية البيئية من خلال تبني التمويل الأخضر والصكوك الخضراء والابتكارات الصديقة للبيئة كجزء من مسؤوليتها الاجتماعية، مما يسهم في تعزيز سمعتها وأدائها المالي . وتدمج هذه النظرية مع الأطر الأخلاقية الإسلامية لتقديم نموذج متكامل يجمع بين الربحية والاستدامة البيئية، ويعالج الفجوة بين التوجهات المؤسسية والتوقعات المجتمعية في سياق مصرفي إسلامي .

8- إجراءات الدراسة

اعتمدت الدراسة على منهج المقابلات المفتوحة كأداة رئيسية لجمع البيانات النوعية، حيث تم إجراء مقابلات معمقة مع عينة من المصرفيين العاملين في إدارات الاستثمار والتمويل في عدد من المصارف الإسلامية، وذلك بهدف استكشاف آرائهم وخبراتهم العملية حول دور إدارة الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة ببعديها الاقتصادي والبيئي. وقد صُممت أسئلة المقابلات بشكل مفتوح وغير موجه للسماح للمشاركين بالتعبير بحرية عن رؤاهم وتجاربهم، وركزت على محاور رئيسية تمثلت في طبيعة السياسات الاستثمارية المتبعة في المصارف الإسلامية، ومدى تضمين معايير الاستدامة الاقتصادية والبيئية في هذه السياسات، والتحديات التي تواجه إدارة الاستثمار في توجيه التمويل نحو المشاريع التنموية، فضلاً عن تقييم الأثر الفعلي للاستثمارات المصرفية على مؤشرات التنمية المحلية.

أظهرت نتائج المقابلات إجماعاً واسعاً بين المصرفيين على الأهمية المحورية للمصارف الإسلامية وإدارة الاستثمار فيها كركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث أكدوا أن المبادئ الإسلامية للأمانة والعدالة والمشاركة في الربح والخسارة تخلق بيئة استثمارية أكثر استقراراً وإنصافاً مقارنة بالنماذج التقليدية، وأن أدوات التمويل الإسلامي كالمضاربة والمشاركة والصكوك توفر بدائل عملية لتمويل

المشاريع الإنتاجية طويلة الأجل التي تشكل عماد التنمية الاقتصادية، كالبنية التحتية والطاقة المتجددة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في المناطق المحرومة. كما أشار المصرفيون إلى تزايد الوعي داخل المؤسسات المالية الإسلامية بأهمية دمج البعد البيئي في قرارات الاستثمار، مع تركيز بعض المصارف على توجيه نسبة متزايدة من محافظها الاستثمارية نحو المشاريع الخضراء، إضافة إلى تبني ممارسات تمويلية مراعية للبيئة كتقليل الورق والاعتماد على الحلول الرقمية، مما يعكس تحولاً تدريجياً نحو الاستثمار المسؤول بيئياً واجتماعياً.

وعلى صعيد التحديات، أقر المصرفيون بوجود فجوة واضحة بين الطموحات التنموية والممارسات الفعلية، حيث أشاروا إلى أن الضغوط التنافسية مع المصارف التقليدية وارتفاع تكاليف التشغيل وندرة الكوادر المؤهلة التي تجمع بين الخبرة المصرفية والفقهية ومعايير الاستدامة، إلى جانب ضعف آليات القياس والتقييم الموحدة للأثر التنموي، كلها عوامل تعيق تحويل الرؤية النظرية إلى ممارسات استثمارية مؤثرة على الأرض. كما أبرزوا ضعف الإطار التنظيمي والتشريعي الداعم للاستثمار المستدام، وغياب الحوافز الحكومية الكافية التي تشجع المصارف على توجيه تمويلاتها نحو المشاريع البيئية والاجتماعية، مما يجعل المصارف تتجه غالباً نحو الاستثمارات الأكثر أماناً وقصراً في الأجل رغم إدراكها لأهمية الاستثمارات طويلة الأجل تنموياً.

ويمكن تحليل هذه النتائج في ضوء الإطار النظري الذي تستند إليه الدراسة، حيث يلاحظ أن آراء المصرفيين تعكس وعياً أخلاقياً متصلاً بمبادئ الاقتصاد الإسلامي ومقاصد الشريعة، غير أن التطبيق العملي يصطدم بمعوقات هيكلية تتعلق بالحوكمة والبيئة التشريعية، مما يُظهر انفصلاً نسبياً بين البعد القيمي والبعد المؤسسي في الممارسة المصرفية. كما أن إجماع المصرفيين على أهمية إدارة الاستثمار في التنمية، مع اعترافهم المتزامن بالتحديات التي تعيق ذلك، يدعم فرضية وجود إمكانية نظرية قوية لدور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية، لكنها تظل رهناً بتطوير آليات تنفيذية وتشريعية ورقابية تضمن ترجمة المبادئ الأخلاقية إلى ممارسات استثمارية ملموسة ومؤثرة. وتبرز من خلال تحليل المقابلات حاجة ماسة إلى تطوير نماذج متكاملة لقياس الأثر التنموي، وإلى تعزيز التعاون بين المصارف والجهات التنظيمية والحكومات لخلق بيئة محفزة للاستثمار المستدام، إضافة إلى ضرورة الاستثمار في بناء قدرات الكوادر البشرية بما يتلاءم مع متطلبات العصر ويوازن بين الكفاءة المالية والالتزام الأخلاقي والبيئي.

9- مناقشة الفرضيات

الفرضية الفرعية الأولى: قد يوجد دور ذو دلالة معنوية لإدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

تشير نتائج المقابلات المفتوحة إلى تأكيد مصرفيين على وجود دور ملموس لإدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث أشاروا إلى أن أدوات التمويل الإسلامي القائمة على المشاركة كالمضاربة والمشاركة تسهم في تمويل المشاريع الإنتاجية التي تولد فرص عمل وتزيد الناتج المحلي، خاصة في قطاعات البنية التحتية والصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل عصب الاقتصاد الحقيقي. كما أبرزوا أن توجيه التمويل نحو المناطق المحرومة يعزز العدالة التوزيعية ويقلل الفجوات التنموية بين المناطق، مما ينعكس إيجاباً على مؤشرات النمو الاقتصادي الشامل. غير أن بعض المصرفيين أشاروا إلى أن هذا الدور يظل محدوداً في الممارسة الفعلية نتيجة انحياز المصارف نحو الاستثمارات القصيرة الأجل والأكثر أماناً، وضعف الإطار التشريعي المحفز للتمويل التنموي، مما يُضعف الدلالة المعنوية للدور في سياقات معينة. وبذلك، يمكن القول إن الفرضية الفرعية الأولى مقبولة جزئياً، إذ يؤكد المصرفيون على وجود دور وظيفي لإدارة الاستثمار في التنمية الاقتصادية، لكنه يرتبط بعوامل سياقية وهيكلية تحدد درجة تأثيره وفاعليته.

الفرضية الفرعية الثانية: قد يوجد دورٌ ذو دلالة معنوية لإدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاجتماعية.

أكد المصرفيون في المقابلات على أن المصارف الإسلامية تحظى بميزة تنافسية في تحقيق التنمية الاجتماعية مقارنة بالمصارف التقليدية، وذلك من خلال آليات التمويل الاجتماعي الأصيلة كالزكاة والوقف والقرض الحسن، والتي تُدار ضمن إدارة الاستثمار لتعزيز التكافل الاجتماعي ودعم الفئات المهمشة. وأشاروا إلى أن بعض المصارف الإسلامية تخصص نسبة من أرباحها الاستثمارية لدعم المشاريع الاجتماعية كالتعليم والصحة والإسكان الاجتماعي وتمكين رواد الأعمال من الشباب والنساء، مما يساهم في تقليل الفقر وتحسين مستوى المعيشة وتعزيز التماسك المجتمعي. كما أبرزوا أن مبدأ المشاركة في الربح والخسارة يخلق شراكة حقيقية بين المصرف والمستثمر، مما يعزز ثقة المجتمع في المؤسسات المالية ويشجع على الادخار والاستثمار الإنتاجي. ومع ذلك، أشار بعض المصرفيين إلى أن هذه الممارسات لم تُعمَّم بعد على نطاق واسع في جميع المصارف الإسلامية، وأنها غالباً ما تكون مبادرات فردية وليست سياسات مؤسسية مُلزِمة، مما يحد من شموليتها ودلالاتها الإحصائية. وعليه، يمكن قبول الفرضية الفرعية الثانية جزئياً، مع التأكيد على وجود إمكانات نظرية قوية يُعيق تحقيقها الفعلي غياب التوحيد المعياري والإلزامي لهذه الممارسات على مستوى الصناعة المصرفية الإسلامية.

الفرضية الفرعية الثالثة: قد يوجد دورٌ ذو دلالة معنوية لإدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية البيئية.

أظهرت ردود المصرفيين وعياً متزايداً بأهمية البعد البيئي في إدارة الاستثمار، مشيرين إلى أن بعض المصارف بدأت توجه محافظها الاستثمارية نحو المشاريع الخضراء كالطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وإدارة النفايات، وأن هناك اتجاهات نحو إصدار الصكوك الخضراء لدعم هذه المشاريع. كما أشاروا إلى أن مبادئ الإسلام في الحفاظ على الموارد الطبيعية وعدم الإسراف توفر دافعاً أخلاقياً لدمج المعايير البيئية في سياسات الاستثمار، وأن بعض المصارف بدأت بإدخال معايير الاستدامة البيئية ضمن تقييمها للمشاريع الممولة. غير أن المصرفيين أكدوا في الوقت نفسه على أن هذا الدور لا يزال في مراحله الأولى، ويواجه تحديات كبيرة كغياب معايير بيئية إسلامية موحدة، وندرة المشاريع الخضراء المؤهلة للتمويل الإسلامي في بعض الأسواق، وارتفاع التكاليف الأولية لهذه الاستثمارات مقابل عوائدها غير المضمونة في الأجل القصير، فضلاً عن محدودية الكوادر المؤهلة لتقييم المخاطر البيئية وإدارة الاستثمارات الخضراء. كما أثار بعض المصرفيين مخاوف حيال اتجاه بعض المؤسسات إلى "الغسل الأخضر" (Greenwashing) "دون التزام جوهري بالاستدامة البيئية، مما يضعف الدلالة الحقيقية للدور المزعوم. وبذلك، يمكن القول إن الفرضية الفرعية الثالثة مقبولة بتحفظ شديد، إذ يعكس واقع الممارسة وجود دور بيئي محدود وغير معمم ولا يرتقي إلى مستوى الدلالة المعنوية التي تؤثر تأثيراً ملموساً على مؤشرات التنمية البيئية على نطاق واسع، وإن كانت هناك بوادر إيجابية تستحق التطوير والتعميم.

يمكن القول، بناءً على ما تقدم من مناقشة الفرضيات الفرعية وتحليل مضمون المقابلات المفتوحة، إن الفرضية الرئيسية مقبولة بشكل عام ولكن مع قيود جوهريّة تتعلق بحجم الأثر ومدى شموليته. فقد اتفق المصرفيون على وجود دور وظيفي لإدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تمويل المشاريع الإنتاجية، وفي التنمية الاجتماعية من خلال آليات التمويل التكافلي، وفي التنمية البيئية عبر التوجه الناشئ نحو الاستثمار الأخضر. غير أن هذا الدور يبقى متفاوتاً في قوته ودلالته بين الأبعاد الثلاثة، حيث يكون أكثر وضوحاً في البعدين الاقتصادي والاجتماعي، وأقل رسوخاً وتأثيراً في البعد البيئي الذي لا يزال في مرحلة التأسيس والتجريب.

10- الاستنتاجات

بناءً على النتائج الشاملة للدراسة، وخاصة تلك المستمدة من تحليل المقابلات، يمكن استنتاج ما يلي:

- وجود دور وظيفي لإدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال تمويل المشاريع الإنتاجية، وآليات التمويل التكافلي كالزكاة والوقف والقرض الحسن، مع إقرار المصرفيين بأن هذا الدور يظل محدوداً وغير معمم على مستوى الصناعة بأكملها، متأثراً بضعف الإطار التشريعي المحفز وغياب السياسات المؤسسية الملزمة.
- ضعف في البعد البيئي للاستثمار الإسلامي، إذ رغم الوعي المتزايد لدى المصرفيين بأهمية الاستدامة البيئية وبدء بعض المصارف بتوجيه محافظها نحو المشاريع الخضراء والصكوك الخضراء، إلا أن هذا الدور لا يزال في مراحله الأولى ويواجه تحديات كغياب المعايير الموحدة، وندرّة المشاريع المؤهلة، وارتفاع التكاليف الأولية، مما يُضعف دلالاته المعنوية على مؤشرات التنمية البيئية.

11- التوصيات للبحث المستقبلي

بناءً على النتائج، يُوصى بالآتي للبحث المستقبلي:

- إجراء دراسات كمية تقيس الأثر الإحصائي لإدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية على مؤشرات التنمية الاقتصادية (كنمو الناتج المحلي، معدلات التشغيل، نسبة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة) في دول عربية متعددة، باستخدام منهجيات القياس الاقتصادي المتقدمة وتحليل البيانات المقطعية، لتوفير أدلة رقمية تدعم أو تنفي الدلالة المعنوية للدور الذي أشارت إليه المقابلات النوعية.
- بناء وتطوير مؤشرات مركبة لقياس الأثر البيئي للاستثمارات المصرفية الإسلامية، تشمل معايير كمية ونوعية لرصد حجم التمويل الموجه للمشاريع الخضراء، ونسبة خفض الانبعاثات الكربونية الناتجة عن المشاريع الممولة، ومدى التزام المصارف بمعايير الاستدامة البيئية، مع اختبارها ميدانياً في عينة من المصارف الإسلامية لتقييم قابليتها للتطبيق وموثوقيتها.
- دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والتقليدية في تبني معايير ESG، لقياس الفجوة الحقيقية في الأداء البيئي والاجتماعي بين النموذجين، وتحليل ما إذا كانت المزايا النظرية للتمويل الإسلامي تنعكس فعلياً في ممارسات أكثر استدامة، أم أن المصارف الإسلامية تتقارب مع التقليدية في هذا المجال تحت ضغوط السوق والتنافسية.
- بحث معمق في دور هيئات الرقابة الشرعية في تعزيز الاستدامة البيئية، من خلال تحليل فتاوى وقرارات المجامع الفقهية وهيئات الرقابة في المصارف الإسلامية، ودراسة مدى تضمينها للبعد البيئي في معايير الاستثمار الشرعي، وتقييم إمكانية تطوير إطار فقهي معاصر للاستثمار الأخضر يواكب التحديات البيئية الراهنة دون إخلال بالصوابط الشرعية.

خاتمة الدراسة

تعد إدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية مجالاً حيوياً يكتسب أهمية متزايدة في ظل التحديات التنموية المعاصرة، وما تفرضه أهداف التنمية المستدامة من ضرورة إعادة توجيه التمويل نحو القطاعات المنتجة والمراعية للبيئة والمحقة للعدالة الاجتماعية. وقد سعت هذه الدراسة إلى استكشاف دور إدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة ببعديها الاقتصادي والبيئي، من

خلال منهجية نوعية تقوم على المقابلات المفتوحة مع عينة من المصرفيين العاملين في إدارات الاستثمار والتمويل، وصولاً إلى استخلاص رؤى عملية تعكس واقع الممارسة والتحديات التي تواجهها.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، أبرزها وجود دور وظيفي لإدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تمويل المشاريع الإنتاجية واستخدام آليات التمويل التكافلي، إضافة إلى بدء بعض المصارف بالتوجه نحو الاستثمار الأخضر، غير أن هذا الدور لا يزال محدوداً وغير معمم، ويعاني من فجوة واضحة بين الطموحات النظرية المستندة إلى مقاصد الشريعة وأخلاقيات الاقتصاد الإسلامي، والواقع التطبيقي الذي يخضع لضغوط السوق والمنافسة وضعف الأطر التشريعية والرقابية المحفزة. كما أظهرت النتائج أن البعد البيئي هو الأقل رسوخاً بين الأبعاد التنموية الثلاثة، ويعوقه غياب المعايير الموحدة، وندرة المشاريع الخضراء المؤهلة، وارتفاع تكاليفها الأولية، ومحدودية الكوادر المتخصصة.

وتأسيساً على هذه النتائج، توصي الدراسة بضرورة تطوير إطار تشريعي وتنظيمي داعم للاستثمار المستدام، وتعزيز الحوكمة المؤسسية والرقابة الشرعية، وبناء مؤشرات موحدة لقياس الأثر التنموي، والاستثمار في تأهيل الكوادر البشرية، وتوفير الحوافز الحكومية التي تشجع المصارف على توجيه تمويلاتها نحو المشاريع ذات الأولوية التنموية والبيئية، إلى جانب دعوة الباحثين إلى إجراء دراسات كمية مستقبلية تقيس الأثر الإحصائي الدقيق لهذه الممارسات، وتطوير مؤشرات بيئية مركبة، وإجراء مقارنات بين المصارف الإسلامية والتقليدية في تبني معايير الاستدامة، ودراسة إمكانية تأصيل فقه معاصر للاستثمار الأخضر.

وأخيراً يمكن القول إن المصارف الإسلامية تمتلك من المبادئ والأدوات ما يؤهلها لتكون رائدة في تحقيق التنمية المستدامة، غير أن تحويل هذه الإمكانيات إلى واقع ملموس يتطلب جهداً مشتركاً بين المصارف، والهيئات الرقابية، والحكومات، والأوساط الأكاديمية، لإزالة المعوقات الهيكلية والتشغيلية، وبناء نظام مالي إسلامي يجمع بين الربحية والاستدامة، ويحقق التوازن بين متطلبات الحاضر وحقوق الأجيال القادمة، بما يليق بمقاصد الشريعة الإسلامية في حفظ المال والعقل والنسل، وتحقيق العدالة والتنمية الشاملة.

المصادر والمراجع

- Kismawadi, E. R. (2023). The role of Islamic banks and macroeconomic variables on economic growth in developing countries. *Journal of Islamic Accounting and Business* .
- Shawtari, F. A., Abubakar, A. M., & Salem, R. M. (2023). Financial development and economic diversification in Qatar: does Islamic banking matter? *Journal of Islamic Accounting and Business Research*.
- Tekin, H. (2023). The impact of financial inclusion on corporate, sustainability: A study on emerging countries. *Journal of Islamic Accounting and Business Research*.
- Liu, F. H. M., & Lai, K. P. Y. (2021). Green Sukuk and greenwashing in Malaysia: A financial ecology perspective.
- Berbudi, M. S., Fauzi, M., & Yuniarsih, Y. (2023). Towards sustainable development through green sukuk from Islamic perspective. *Journal of Islamic Economics and Finance*.
- Asutay, M. (2025). Islamic Moral Economy: Bringing Back Substantive Morality to Humanise Islamic Finance. *Global Policy*.
- Ali, S. S. (Ed.). (2019). Towards a Maqāsid al-Sharī'ah Index of Socio-Economic Development: Theory and Application.
- Kismawadi, E. R. (2023). Improving Islamic bank performance through agency cost and dual board governance. *Journal of Islamic Accounting and Business Research*.
- Aljifri, K., & Khandelwal, S. K. (2013). Financial Contracts In Conventional And Islamic Financial Institutions: An Agency Theory Perspective. *Journal of Business & Financial Affairs*.
- Zowied, N. (2025). The Effect of Corporate Social Responsibility (CSR) Disclosure on MENA Islamic Bank's Performance: The Moderating Effect of Shariah Supervisory Board (SSB) [Doctoral Thesis, University of Huddersfield].
- Hassan, M. S., Siddiqua, A., & Waseem, M. (2025). Impact of Fintech Adoption, Green Innovation, and Green Finance on Environmental Performance: Evidence From Pakistani Islamic Banks. *UMT Journals*.
<https://journals.umt.edu.pk/index.php/IBFR>

Abstract

This study aimed to explore the role of investment management in Islamic banks in achieving sustainable development across its economic, social, and environmental dimensions, using the descriptive and analytical approach, and open-ended interviews as a tool with a sample of bankers. The study found a functional role for investment management in achieving economic and social development. It also observed a growing awareness towards the environmental dimension, with some banks beginning to转向 green investment and green sukuk. However, this role remains limited and suffers from the absence of unified standards and weak legislative and regulatory frameworks. The study concluded that the main hypothesis is generally acceptable but with substantial limitations, as the role remains uneven across the three dimensions, being least established in the environmental dimension. The study recommended developing supportive legislative and institutional frameworks, building unified indicators to measure developmental impact, and conducting future quantitative studies, affirming that Islamic banks possess the necessary potential to be leaders in achieving sustainable development, provided that concerted efforts are made to remove structural and operational obstacles.

Keywords: Investment Management, Islamic Banks, Sustainable Development, Economic Development, Social Development, Environmental Development, Islamic Finance, Maqāsid al-Sharī'ah, Green Sukuk.